ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

الانتقال من العربية الشفوية إلى العربية المعيارية وانعكاساته على نشأة العلوم الإسلامية

الدكتور المشرف أ.م. د محمد حسن صانعي
جامعة كاشان ايران
بيداء احمد عبد الكريم
جامعة كاشان ايران

The transition from spoken Arabic to standard Arabic and its implications for the emergence of Islamic sciences

saneipur@kashanu.ac.ir
Prepared by: PhD student
Supervisor: A.M.D Mohammad Hassan
Baydaa Ahmed Abdul Karim Saneripur
bedaaabd909@gmail.com
Kashan University - Iran

الملخص:

يسعى هذا البحث إلى دراسة التحول البنيوي الذي شهدته اللغة العربية في بواكير العصر الإسلامي والعباسي، والمتمثل في انتقالها من طور "الشفوية العفوية" القائمة على السليقة والرواية، إلى طور "المعيارية والتقعيد" القائم على التدوين والتقنين. وينطلق البحث من إشكالية رئيسة تتمحور حول تتبع الأثر الإبستمولوجي والمنهجي الذي تركه هذا الانتقال اللغوي في تأسيس وبناء العلوم الإسلامية. ولتحقيق هذا الهدف، اعتمدت الدراسة على تكامل المناهج العلمية بين المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، فضلاً عن المقاربة البينية التي تربط اللسانيات بالعلوم الشرعية. وتوزع البحث على ثلاثة مباحث؛ ناقش الأول ملامح الشفوية ومخاض المعيرية، وتتبع الثاني انعكاس هذا التحول على علوم النص (التفسير والحديث)، في حين أفرد الثالث لبيان أثره في علم أصول الفقه. وقد خلص البحث إلى جملة من النتائج؛ أبرزها أن "المعيارية اللغوية" شكّلت شرطاً شارطاً لنشأة واستقرار العلوم الإسلامية كعمارة معرفية نسقية، وأن القواعد النحوية والدلالية المستقرة تحولت إلى مساطر قياسية داخل الفكر الأصولي سدت ذرائع التأويل العبثي للنصوص الدينية، مؤكدةً الدور الريادي لحواضر العراق العلمية في هندسة هذا التحول الحضاري.

الكلمات المفتاحية: الشفوية؛ المعيارية اللغوية؛ العلوم الإسلامية؛ أصول الفقه؛ التدوين.

: Abstract

This research aims to investigate the structural transformation witnessed by the Arabic language during the early Islamic and Abbasid eras, characterized by its transition from the stage of "spontaneous orality"—based on natural disposition and oral transmission—to the stage of "normative standardization," grounded in codification and systematization. The study addresses a core problematic focused on tracing the epistemological and methodological impacts of this linguistic transition on the genesis and formulation of Islamic sciences. To achieve this objective, the study adopts an interdisciplinary methodology combining historical and descriptive-analytical approaches, linking linguistics with Islamic jurisprudence. The research is structured into three main sections: the first discusses the features of orality and the labor of standardization; the second traces the reflection of this transformation on textual sciences (Exegesis and Hadith); while the third explicates its impact on the science of Usul al-Fiqh (Principles of Islamic Jurisprudence). The study yields several significant findings, most notably that "linguistic standardization" constituted a prerequisite for the emergence and stability of Islamic sciences as

systematic knowledge structures. Furthermore, standardized grammatical and semantic rules evolved into critical normative benchmarks within legal thought, preventing arbitrary interpretations of religious texts. Finally, the study underscores the pioneering role of Iraqi intellectual centers in engineering this civilizational shift.
Keywords: Orality; Linguistic Standardization; Islamic Sciences; Usul al-Fiqh; Codification.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه ومن تبع هداهم بإحسان إلى يوم الدين.أما بعد:فقد عرفت اللغة العربية مع إشراقة العصرين الإسلامي والعباسي التحول البنيوي الأبرز في مسيرتها التاريخية؛ حيث انتقلت من مرحلة "الشفاهية العفوية" التي كانت تتكئ على السليقة الفطرية، والرواية الشفوية، والتعدد اللهجي، إلى مرحلة "المعيارية المنضبطة" القائمة على سلطة التدوين، والتقعيد، والتقنين اللغوي. ولم يقف هذا الانتقال عند حدود التحول الظاهري من اللفظ المنطوق إلى الحرف المكتوب، بل مثّل منعطفاً معرفياً حاسماً أعاد تشكيل آليات التفكير عند العربي، لينتقل به من عقلية تعتمد على المشافهة والانطباع، إلى عقلية نسقية تحتكم إلى القاعدة والمعيار.ولا يمكننا عزل هذا المخاض اللغوي عن محيطه التاريخي، بل هو في حقيقته الباعث الأساس والبيئة الحاضنة التي تخلقت في أثنائها العلوم الإسلامية وتطورت. فلما كان النص الديني—من كتاب وسُنة—قد نزل بلسان عربي مبين، ومع اتساع الفتوحات ودخول الأعاجم في الإسلام، وتسلل اللحن إلى الألسنة؛ أصبحت الحاجة ماسة لنقل اللغة من مرونتها الشفوية الأولى إلى طور معيارى محكم وحازم، يضمن صيانة النص المقدس من عوار التحريف والخطأ في التأويل. وبناءً على هذه الضرورة، وُضع علم النحو، ودُوّنت المعاجم، وصُنفت علوم الصرف والبلاغة، لتشكل هذه العدة اللغوية الجسر المعرفي المتين الذي عبرت عليه سائر العلوم الشرعية الناشئة.وتتأكد قيمة الدراسة الحالية في سعيها الجاد لردم الهوة بين حقلين علميين طالما نُظر إليهما بانفصال، وهما: اللسانيات التاريخية والعلوم الشرعية. وتطمح هذه المحاولة إلى تتبع الأثر الذي تركه "تقنين اللغة" في ولادة علوم النص وتوجيهها (كالتفسير والحديث)، وصولاً إلى علوم العقل المنهجي (كأصول الفقه). وبموجب هذا الحراك، استحال التفسير من ملاحظات شفوية عابرة إلى علم منضبط القواعد، وتطورت أدوات الحديث الشريف لنقد المتون لغوياً، في حين مثّل علم أصول الفقه الذروة المعرفية في استثمار هذا المعيار اللغوي لضبط آليات استنباط الأحكام؛ حيث تحولت مباحث "دلالات الألفاظ" من سياقات عفوية تُفهم بالقرائن الحالية، إلى قواعد أصولية واضحة تضبط مسار الفكر التشريعي.

إشكالية البحث

تتلخص جدلية الدراسة الحالية في رصد الأثر الرجعي والدور الوظيفي الذي مارسه انتقال اللسان العربي من طور الشفوية العفوية إلى فضاء المعيارية المنضبطة في تشييد المكون المعرفي للعلوم الإسلامية. وتتمحور هذه الإشكالية حول التساؤل الجوهري التالي: كيف أسهمت "قوننة اللسان العربي ومعيرته" في صياغة المناهج العلمية للعلوم الإسلامية، وكيف حوّلتها من معارف مشافهة تروى بالذاكرة إلى علوم نسقية مدونة تحتكم إلى القاعدة؟

أولاً: مشكلة البحث

تتأسس مشكلة الدراسة على مفارقة معرفية وتاريخية واضحة في مسيرة الفكر الإسلامي؛ فبينما نزل الوحي الإلهي في بيئة شفوية عالية التداول، حيث كانت اللغة تُمارس بسليقة فطرية ورواية واعية دون حاجة لتقنين أو تدوين، فإن استمرار العلوم الإسلامية وصياغتها كمعارف منظمة كان مشروطاً بإنهاء هذه الشفوية الأولى، والانتقال بالعربية إلى طور "المعيارية والتقعيد".والقضية هنا لا تقف عند حدود رصد حدث التدوين كواقعة تاريخية جرى تكرارها، بل تكمن في تفكيك الآثار المعرفية والمحاذير المنهجية التي نتجت عن هذا التحول؛ إذ كانت العربية الشفوية تتسم بالمرونة، والاتساع اللهجي، والاعتماد على قرائن الأحوال، في حين فرضت "المعيارية" صرامة نحوية ومعجمية محددة. ومن هذا المنطلق، تتبلور المشكلة في محاولة الإجابة عن الآتي:"ما طبيعة العلاقة الانعكاسية بين قوننة اللسان العربي (الانتقال للمعيارية) وبين تشكّل العقل العلمي الإسلامي وتأسيس مناهج العلوم الشرعية؟"وينبثق عن هذا التساؤل المحوري مجموعة من الاستفهامات الفرعية:ما هي السمات البنيوية للعربية الشفوية قبل عصر التدوين؟ وما الدواعي المعرفية والواقعية التي عجّلت بالانتقال نحو المعيارية اللغوية؟

كيف أسهمت الترسانة اللغوية الممنهجة (النحو، المعجم، التصريف) في نقل علوم النص الشرعي (التفسير والحديث) من فضاء الرواية الشفوية العابرة إلى الضبط العلمي المستقر؟ما هو الأثر المباشر لاستقرار المعيار اللغوي في بناء الفكر الأصولي، وتحديداً في تشييد نظرية "دلالات الألفاظ" كأداة تشريعية حاكمة للاستنباط؟

ثانياً: أهداف البحث

يطمح هذا البحث بشكل عام إلى جلاء البعد اللغوي الحاكم في نشأة العلوم الإسلامية، ويتوخى تحقيق الغايات المحددة الآتية:

تأصيل مفهوم الانتقال اللغوي: عبر رصد ومتابعة التحول التاريخي والمعرفي للعربية من الشفوية إلى المعيارية والتدوين، مستعينين بالنظريات اللسانية الحديثة التي تفسر هذا المخاض.إبراز المعيارية اللغوية كشرط نشوء: إثبات أن علوم الشريعة لم يكن لها أن تستقر وتتحول إلى "علوم نسقية" لولا وجود أرضية لغوية معيارية (قواعد كلية) سابقة عليها أو متزامنة معها في التأسيس.تحليل الأثر المنهجي في علوم النص: تتبع أثر المعيارية اللغوية في ضبط آليات تفسير القرآن الكريم ونقد متون الحديث الشريف، وبيان كيف تحول النحو إلى أداة لتوجيه المعاني وترشيحها.استكشاف البنية اللغوية للفكر الأصولي: بيان كيف استثمر علم أصول الفقه المعيار اللغوي المقنن في صياغة أدواته القياسية والاستنباطية، وتحويل النص الشفوي إلى أحكام قانونية منضبطة.

ثالثاً: أهمية البحث

يستمد البحث قيمته العلمية وحضوره الأكاديمي من عدة اعتبارات معرفية وتطبيقية:

١. على الصعيد النظري والمعرفي:

تعزيز الدراسات البينية: يكسر البحث جمود الفصل التقليدي بين حقل اللسانيات التاريخية وحقل العلوم الشرعية، مقدماً رؤية لسانية حديثة لتاريخ الفكر الإسلامي ونشأة علومه.إثراء المدونة الأكاديمية: يرفد المكتبة العربية والتشريعية بدراسة تعنى بـ"فلسفة اللغة وأثرها في صياغة الفكر الديني"، وهو مجال ما زال يتطلب مزيداً من النظر والتعميق، خاصة في ظل الأطروحات اللسانية المعاصرة حول الشفوية والكتابية.

٢. على الصعيد التطبيقي والعملي:

تفكيك الخطاب المتطرف: يسهم البحث في بيان أن فهم النصوص الشرعية محكوم بمعيارية لغوية صارمة وضعت حداً للتأويلات العبثية والمنحرفة التي تنتج عن قراءة النصوص بآليات شفوية عفوية أو معاصرة غير منضبطة.

الارتباط المعرفي بمدرسة بغداد: يحمل البحث أهمية خاصة لجامعة بغداد؛ كونه يعيد الاعتبار للدور التاريخي الذي نهضت به الحواضر العلمية في العراق (البصرة، الكوفة، وبغداد) في صياغة هذا المعيار اللغوي الذي نهضت عليه حضارة الإسلام برمتها.

رابعاً: منهجية البحث وخطة الدراسة

بغية إحاطة موضوع الدراسة بضوابط التحليل الأكاديمي، وللإجابة عن الإشكالية المطروحة، ارتأينا الاعتماد على تكامل وتضافر عدة مناهج علمية تتلاءم وطبيعة الموضوع البينية، وهي:

المنهج التاريخي الاسترادي: ونستعين به في تتبع بواكير اللسان العربي الشفوي، ورصد حركة التدوين الكبرى في القرنين الأول والثاني الهجريين، للوقوف على الظروف السياقية التي حركت عجلة الانتقال نحو المعيارية والتقعيد.

المنهج الوصفي التحليلي: ويُستخدم لتفكيك النصوص اللغوية والأصولية، وبيان وجه التأثر والتأثير المتبادل بينها في بيئة الدرس اللساني والشرعي.

المنهج البيني: الذي ينهض بربط القوانين اللسانية بالبناء المعرفي لعلوم الشريعة وتكاملها.

ولترتيب مادة البحث، جرى تقسيم الدراسة إلى مقدمة، وثلاثة مباحث أساسية، تعقبها خاتمة؛ إذ يعالج المبحث الأول ملامح العربية الشفوية ودواعي انتقالها للمعيارية، بينما يناقش المبحث الثاني انعكاس هذا الانتقال على علوم النص (التفسير والحديث)، في حين يُفرد المبحث الثالث لدراسة أثر المعيارية اللغوية في تأسيس علم أصول الفقه، لتنتهي الدراسة بخاتمة تجمل أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول العربية الشفوية ومخاض المعيارية (عصر التدوين)

كان لبناء الثقافة في مسيرتها الأولى يعتمد على "الشفاهية الكلية"، كانت ضوابط اللغة تولد معهم معتمدين على السليقة الفطرية في نقل الرواشي ، قبل أن تدفع المتغيرات الحضارية والتحذيرات النحوية نحو طور "النموذج المقيد". يناقش هذا المبحث ملامح تلك المرحلة وموجبات التحول وآلياته.

المطلب الأول: سمات اللسان العربي الشفوي قبل الإسلام وفي الصدر الأول

البيئة الفطرية كان لها تأثير إيجابي على اللسان قبل تدوين العلوم التي جعلت منه لسانا متمكنا ، وتتمثل أبرز هذه السمات في الآتي:

١-الاعتماد على السليقة والذاكرة الشفوية:

لم تكن العربية قبل الإسلام مقيدة بضوابط مدونة او فهارس يمكن الرجوع اليها بل كانت ذات فطرة طبيعية، بل كانت "الفطرة اللفظية" بل كانت تعتمد بشكل حتمي على السماع الصوتي. وقد اجمعت الذاكرة اللفظية المستندة إلى الرواية والشعر والمثاقفة الكلامية الاساس الوحيدة لحفظ اللغة وتواترها عبر الأجيال [١].

٢-المرونة والتعدد اللهجي (اللغات والمشافهة):

العربية الفصحى لم تفرض على الناس وجه واحد انما تميزت بتعدد الأنماط القبائلية (مثل التسهيل، والإبدال، والكشكشة، والتلعثم)، ورغم وجود "لغة مترابطة" تمثلت في لغة الشعر والخطابة (والتي بلغت ذروتها في لغة قريش)، فإن الفضاء الشفوي ظل يتسع لهذا التعدد الظاهري دون وجود سلطة نموذجية تكشف وجهًا لصالح آخر[٢].

١-(أنيس، ١٩٧٨، ص ٤٥)

٢-(السامرائي، ١٩٨٨، ج ١، ص ١١٢)

٣-حضور القرائن الحالية والسياقية:

في الطور الشفوي، يعتمد فهم الخطاب بشكل كبير على "المشافهة والمواجهة"، حيث تلعب قرائن الأحوال، ونبرات الصوت، وإيماءات الجسد، وسياق المقام دورًا محوريًا في تحديد الدلالة وتوجيه المعنى، وهو ما يمنح اللفظ الشفوي اتساعًا دلاليًا يتقلص بالضرورة عند الانتقال إلى التدوين الصامت[١].

المطلب الثاني: دواعي الانتقال (اللحن، اتساع الرقعة، حفظ النص)

لم يكن بالشكل السهل التحول من المشافهة الى المقايسة، كان لتقدم العصور اثر حتمي لفرض الضوابط انذرت بنية الأمة الواعية، ويمكن إجمال هذه الدواعي في النقاط التالية:

١-اتساع الرقعة الجغرافية والاختلاط بالأعاجم:

بعد مضي عصر الخلفاء الراشدين وانتهاء الفتوحات الإسلامية وبداية العصر الأموي، تجانست قبائل ذات جذور غير عربية (فرس، رومان، بربر) في خليط المجتمع الإسلامي الجديد، الصحراء كان لها دور كبير في المحافظة على النظام الصوتي من التخلخل لانهم كانوا ذات فطرة سليمة خالية من اللحن[٢].

٢-فشو ظاهرة "اللحن" والخطأ اللغوي:

نفوذ "اللحن" (هو التحول عن المعنى المؤلوف في الاعراب واللفظ) إلى اللفاظ العامة، امتد اللحن حتى وصل الى محافل العلم ومقاعد الولاة. وتذكر الروايات التاريخية أن سماع أخطاء في قراءة القرآن الكريم كان الصدمة المعرفية الأولى التي نبهت الخلفاء والعلماء إلى خطورة الموقف[٣].

١-(أونج، ١٩٩٤، ص ٨٢)

٢-(الفضلي، ١٩٨٦، ص ١٩)

٣-(ابن الأنباري، ١٩٨٠، ص ٢٤)

٣-الهاجس الأكبر: حفظ النص الديني:

حضي القران الكريم والسنة النبوية بمخاوف حتى لا يتمكن احد من دس اللحن او التحريف. فلو تغير حركه اعرابية واحدة عن موضعها كفيلة بتغير المعنى الأصلي تماما (مثل الحادثة الشهيرة في قراءة الآية: {أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ} بجر الرسول). من هنا أصبح "ضبط الالفاظ" مرتبطا لـ "صون الدين"، وغدا التحول الاصولي واجبًا دينيًا وحضاريًا[١].

المطلب الثالث: جهود المعيرة اللغوية (تأسيس النحو، نقط المصاحف، نشأة المعجمية)

اسهمت متاعب علماء الأمة عبر حواضر العراق (البصرة والكوفة) لإنتاج "نماذج منظمة" التي نقلت اللغة إلى النحو المتقدم، وتمت هذه المعيرة عبر ثلاثة مسارات متوازية:

مراحل المعيرية اللغوية		
(ضبط النص وكتابه)	(تأسيس النظام النحوي)	(تأصيل النظام المعجمي)
(أبو الأسود / الفراهيدي)	(سيبويه / الخليل)	(كتاب العين للخليل)

١-الضبط المصحفي (نقط الإعراب والإعجام):

بدأت أولى خطوات ضبط الهيكلية على يد أبي الأسود الدؤلي (ت ٦٩هـ) بوضع نقط الإعراب (الفتحة والضمة والكسرة) بطلب من زياد بن أبيه، تلاها جهود نصر بن عاصم ويحيى بن يَعْمُر في نقط الإعجام لتمييز الحروف المتشابهة (ب، ت، ث)، ثم توج الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ) هذا المسار بابتكار الحركات الرسمية المستعملة حتى اليوم[٢].

١-(السيرافي، ١٩٨٦، ج ١، ص ٣٥)

٢-(الداني، ١٩٨٤، ص ٦١)

٢-تأسيس النظام النحوي والتقعيد الكلي:

انتقلت التوثيق من الضبط الشكلي إلى "التقنين البنيوي" عبر فحص كلام العرب الفصحاء ووضع الضوابط الكلية التي تحكم أواخر الكلمات. وقد بلغ كتاب سيبويه (ت ١٨٠هـ) اقصى انواع المعرفية لهذا الانتقال، حيث تحولت اللغة فيه من "فطرة مشافهة" إلى "علم منسجم" يخضع لضوابط والقوانين الجازمة[١].

٣-المعيارية المعجمية وحصر الدلالة:

لم تقتصر المعيرة على التركيب (النحو)، بل شملت المفردات؛ اول من قام بتأسيس المعجم الهجائي وفق ضوابط في تاريخ العصور العربية هو الخليل بن احمد الفراهيدي واسماه "كتاب العين"، والذي هدف من خلاله إلى جمع وتحجيم لسان العرب مستعملًا ومُهملًا، ليمثل المعجم بذلك أداة جازمة لـ "تجميد" الدلالات وحمايتها من الضياع والتحول الشفوي المفتوح[٢].

١-(سيبويه، ١٩٨٨، ج ١، ص ١٢)

٢-(الفراهيدي، ٢٠٠٣، ج ١، ص ٤٧)

المبحث الثاني انعكاس المعيارية اللغوية على علوم النص (التفسير والحديث)

الضوابط اللغوية التي وضعها علماء شكل استقرارا في اللفظ العربي واصبح من السهل التعامل مع النص الديني ؛ إذ انتقل ضبط "المبنى" إلى احكام مقيدة لبناء "المعنى". يبحث هذا البحث مرادفات التشكيل اللغوي الجديد على سير القاعدة لعلمي التفسير والحديث النبوي الشريف.

المطلب الأول: أثر معيارية اللغة في ضبط النص القرآني وتوجيه القراءات

١-التحول من المرونة الشفوية إلى انضباط الرسم المعياري:

القران الكريم في بداية نزوله كان يتداول بصيغه المشافهة وهذا الامرلم يشكل على القبائل العربية لانه نزل بلغة قريش وهو نزل على سبعة احرف ، إلا أن التحول إلى المنهجية حتم الانتقال من "تعددية الرواية الشفوية" إلى "وحدة النص المدون". عثمان بن عفان كان له الدور المشرف في جمع القران ونشره للمصحف خطوة جعلت تسير على منهجية ثابتة، تلاها عمل النحات في ضبط الإعراب، مما جعل "موافقة الرسم العثماني" و"موافقة وجه من وجوه النحو العربي" لابد ان ننظر لها من زاويتين لقبول أي قراءة قرانيه باعتبارها متواترة [١].

٢-التوجيه النحوي للقراءات القرآنية:

النحو له الدور الكبير في المحافظة على انحراف اللسان عن الصواب، وانشق جزء من النحو ليصبح أداة تقوم بتحليل النصوص المستخدمة في التفسير القرآني؛ فحركات الإعراب اللغوية أصبحت تنتج اكثر تعقيدا وتشريعية بين القراءات المختلفة. على سبيل المثال، التوجيه النحوي لقراءة النصب أو الخفض في قوله تعالى: {...وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ} [المائدة: ٦]، حيث ترتب على توجيه الحركة الإعرابية معيارياً (سواء بالعطف على المنصوب أو المجرور) هناك اراء فقهيه مختلفة تشهير بين وجوب الغسل أو مسح الرجلين في الوضوء[٢].

١-(ابن مجاهد، ١٩٨٠، ص ٤٥)

٢-(الزركشي، ١٩٨٤، ج ١، ص ٣٢٠)

المطلب الثاني: من الشفوية إلى التدوين في الحديث النبوي: أثر المعايير اللغوية في نقد المتن

١-إشكالية الرواية بالمعنى والضبط اللغوي:

كانت بدايات السنة الشريفة المتمثلة بأقوال وافعال النبي معتمدة على المشافهه والخزن على الصدور من دون تدوين. واظهر لنا مصطلح اسموه "الرواية بالمعنى" وفق الخطاب المنطوق. ولكن مع نشوء عصر النماذج النحوية، السبب الذ جعل علماء الحديث يقومون بتدوين الحديث هو دخول الاعاجم وافشاء في متن الحديث، والامر الذي جعل المخاطبين لم يقبلوا الحديث الا بشروط هي السلامة اللفظية في الراوي والمروي؛ فأن تحروا في المتن فأن وجدو شيئاً بعيدا عن الصواب هذا دليل على "وضع الحديث" عدم سلامته من الصحة [١].

٢-النحو كأداة لنقد المتون وفهم السُنة:

الكتاب كانوا يخضعون الى ضوابط لغوية التي أحدثها علما اهل البصرة والكوفة لتقييد النصوص المشكوكة؛ فالحديث الذي يصطدم بـ"قوانين اللغة المستقرة" يُعرض على بساط النقد العلمي. ومن هنا نشأ تداخل معرفي دقيق بين النحوي والمخاطب، يعد النحو من الأدوات المهمة ل "علم دراية الحديث" لفك غريب الألفاظ وضبط المرفوعات والمنصوبات التي يتغير بها وجه الاستدلال الفقهي بالسنّة[٢].

١-(ابن الصلاح، ٢٠٠٦، ص ١٨٨)

٢-(الخطيب البغدادي، ١٩٧٥، ص ٢٠٤)

المطلب الثالث: القواعد النحوية كأدوات تفسيرية (غريب القرآن وإعرابه نموذجاً)

١-انتقال التفسير من الأثر الشفوي إلى الصنعة العلمية:

كان المفسرين يحرصون على جمع التفاسير الشفوية المعتمدة المتناقلة المأثورة من الصحابة والتابعين في بيان معاني الكلمات . وذلك مع وجود الضوابط النمطية اللغوية جعل من التفسير "صياغة منهجية" تعتمد على المخزون اللفظي المترابط، فظهرت مؤلفات "معاني القرآن" و"إعراب القرآن" (مثل أعمال الفراء والزجاج)، والتي أصبحت القواعد اللفظية والصرفية أجزاء حاسمة لفهم المقصود وتحديد مراد الله تعالى[١].

٢-الاستشهاد اللغوي وتقييد الدلالة بـ "كلام العرب المعياري":

لم يكن التقدير الظني في صياغة تفسيراتهم بل اجمعو العلماء على ضوابط منها "الاحتجاج بالشعر العربي" التحجيم الذي كان يطرء على معاني ألفاظ القرآن (والتي بدأت بمسائل نافع بن الأزرق لابن عباس). هذا الانتقال جعل المعجم العربي المدوّن هو الحكم الوحيد على مفردات النص القرآني، فإذا ما اختلف المفسرون في دلالة لفظة كـ "القُرء" أو "العسس"، كان الفيصل هو البحث عن وجهها المعياري المستقر في لسان العرب وضوابطهم المعيارية[٢].

١-(الطباطبائي، ١٩٩٧، ج ١، ص ٥٤)

٢-(ابن جني، ١٩٥٢، ج ٢، ص ١١٨)

المبحث الثالث المعيارية اللغوية وتأسيس علوم العقل الشرعي (أصول الفقه نموذجاً)

النموذج اللغوي كان له الدور الكبير في المحافظة على ضبط المتن الخاصة بالمناهج في (التفسير و الحديث)، فأن علم أصول الاحكام يعد دعامة الزامية ومنهجية للامة – قد الزم من "القواعد اللفظية" جعلها الاستدلال القطعي في هيكلية الاحتجاج، وتحويل الكلام النظامي من طبيعته الشفوية المبسطة إلى أحكام الزامية دقيقة.

المطلب الأول: المكون اللغوي في "الرسالة" للشافعي (بوابة المعيارية الأصولية)

١-اللسان العربي كشرط للتشريع والاستنباط:

الامام الشافعي (٢٠٤هـ) له عدة كتب ومن ضمنها كتاب "الرسالة" اعتمد في توثيقه للمتون لعلم أصول الاحكام . لقد نلاحظ ان تركيز الشافعي من خلال سياقه الاصولي أوضح مكانة "اللفظ العربي" لقد اثبت الشافعي لنا قاعدة أوضح من خلالها ان معرفة بأساليب الكلام الشرعية منحجبة على من تكن له احاطة في مناهج العرب في قواعدهم الأصولية . لقد واكب الشافعي بعض النزعات التفسيرية الناتجة عن القراءة الشفوية العفوية أو العجمية، فاشترط "عالمية الخطاب" كصمام أمان لفهم الوحي[١].

٢-قوننة "البيان" وتحجيم الشفوية:

قد أوضح الشافعي في كتابه "الرسالة" بشأن مصطلح "البيان"، وهو ايضاخ المعنى للمتلقي ؛ وحول الشافعي هذا المفهوم من سياقه الشفوي المفتوح (الذي يعتمد على الفطرة وحضور المتكلم) إلى "نسق معياري" صنف فيه وجوه الخطاب إلى: ما أبان الله لخلقه بنصه، وما ارتبط فيه العام بالخاص، وما دلت السنّة على مراد الكتاب منه. هذا التقعيد وضع حداً للمرونة الشفوية التي كانت تبيح لكل سامع أن يفهم النص وفق انطباعه الآني[٢].

١-(الشافعي، ١٩٤٠، ص ٤١)

٢-(الشافعي، ١٩٤٠، ص ٢٢)

المطلب الثاني: دلالات الألفاظ (العام، الخاص، الأمر، النهي) من الحقيقة الشفوية إلى القواعد المعيارية

١-أصل الوضع اللغوي وانضباط الدلالة:

في المرحلة الشفهية، الطابع العفوي اللفظي هي من عادات العرب لان ذات فطرة معرفية بين اللفظ العام (الذي يستغرق أفراده) واللفظ الخاص، وبين صيغة الأمر (الدالة على الحتمية) والنهي (الدال على التحريم). البعد عن الفطرة ذات السليقة الطبيعية . الذي جعل من المشرعون "تجسيد" هذا الواقع وقلبها الى "قوانيين الزامية" جازمة [١].

٢-تحويل اللسان إلى مساطر قياسية تشريعية:

اظهر الأصوليين الجزيئات النموذجية عند علماء القواعد وسارو على نحوها "مباحث دلالات الألفاظ"، فاصبح الظابط الأساسي على ان : "الأصل في الأمر الوجوب إلا البينة "، وأن "ألفاظ العموم (مثل: مَن، ما، كلّ) تفيد الاستيعاب قطيعاً أو ظنياً". طرئ على اللفظ الديني بعض المعايير التي جعلت منها هيكلية ذات قواعد متينة خاضعة لمناقشة فكرية او القياسية، العارف بالأصول ليس له الحق في استبعاد المفاهيم عن منظورها النموذجي المعتمدة الا بقرينة مساوية لها في المتانة [٢]

المطلب الثالث: أثر استقرار المعيار اللغوي في سد ذرائع التأويل المنحرف

١-الحد من سيولة التفسير الباطني والعفوي:

ظهرت في العصر العباسي حركات متداخلة ومذاهب باطنية ارادت تجزئة الكلام الشرعي وتفسيره تفسير غير معهود عن النص العربي (مستغلةً في ذلك أحياناً اتساع المجاز في المرحلة الشفوية). وهنا أوضحت القيمة "المعيارية اللغوية" ذات طابع متصدي (أو سد لذرائع التأويل الفاسد)؛ فقد اوجد المحكمون من الأصوليين والفقهاء على المفسرين بأن يوضحوا أساليب التفسير التي اعتمدوها "المعيار النحوي والمعجمي" للعرب، وان لا يخرج الكلام على السليقة الفطرية او اللغوية، ولا يصاغ الى مجاز الا بدليل قطعي معتبر[٣].

١-(الآمدي، ١٩٨٤، ج ١، ص ٢١٠)

٢-(الغزالي، ١٩٩٣، ج ١، ص ٣٤٢).

٣-(الرازي، ١٩٩٧، ج ١، ص ١٥٥)

٢-مأسسة الإجماع التشريعي عبر المعيار اللغوي:

النحو يتميز بطابع مسقر في أصول الكلام ومعالمه البنائية في علم الأصول ساهم في خلق "لغة علمية مترابطة " على الرغم من اختلاف العلماء في مذاهبهم (حنفية، مالكية، شافعية، حنبلية)؛ وقد ولدت الأمور الفهمية أمور مختلفة في بعض النواحي ، فإنهم كانوا ينتهجون إلى "معيار لفضي ثابت". ان هذه الضوابط التي وضعوها قللت من الخلاف الذي كان يحصل وقيدت الفكر الإسلامي بحدود منهجية ولم تسمح لاي خلاف فقهي يثير سيولة اللهجية المهدمة [١].

١-(الجويني، ١٩٨٠، ج ١، ص ٩٨)

الخاتمة والنتائج

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على معلم البشرية الخير، وعلى آله وصحبه الأطهار أجمعين. وبعد: فمع وصول هذا البحث الموسوم بـ "**الانتقال من العربية الشفوية إلى العربية المعيارية وانعكاساته على نشأة العلوم الإسلامية** "إلى محطته الأخيرة، نكون قد استجلينا جانباً من أبرز المنعطفات المعرفية في تاريخ الفكر الإسلامي والدرس اللساني. إذ سعى هذا العمل، عبر أدوات الوصف

والتحليل، إلى تتبع مسار تحول العربية من لسان شفاهي يرتكز على السليقة الفطرية وقرائن الأحوال، إلى لسان معيري منضبط بالقواعد الكلية والمدونات المعجمية والتدوين الدقيق، وكيف ألقى هذا التحول بظلاله الإيجابية على ولادة العلوم الشرعية وتكاملها، متمثلة في علوم التفسير، والحديث، وأصول الفقه. وتأسيساً على ما جرت معالجته في مباحث هذه الدراسة ومطالبها، يمكننا إيجاز أهم النتائج التي تبلورت في النقاط الآتية:

١-**طبيعة التحول المعرفي:** أظهرت الدراسة أن الانتقال من الطور الشفوي إلى الطور المعياري لم يكن مجرد عملية إجرائية لتوثيق الألفاظ المنطوقة وتقييدها بالكتابة، بل كان تحولاً بنوياً عميقاً نقل اللغة من عفوية المشافهة واحتمالاتها اللفظية إلى صرامة القاعدة والنسق المنظم، مما وفّر للعقل العلمي الإسلامي أرضية فكرية منضبطة.

٢-**التلازم بين تقنين اللغة ونشأة العلوم:** أثبت البحث أن قوننة اللسان العربي—من خلال تأسيس النحو، وضبط المصاحف، وتدوين المعاجم—مثّلت ركيزة أساسية سابقة لنشوء العلوم الإسلامية كمعارف منظمة ومستقرة؛ إذ أتاحت هذه المعيارية الأدوات الحاكمة التي حمت النصوص من فوضى القراءات العفوية والارتجال في الفهم.

٣-**ضبط المعنى في علوم النص (التفسير والحديث):** كشفت النتائج أن استقرار المعيار اللغوي نقل التفسير من مرحلة الملاحظات الشفوية المقتضبة إلى فضاء الصنعة العلمية الممنهجة المستندة إلى إعراب القرآن وتوجيه قراءاته، مثلما منح المحدثين أداة لسانية صارمة لمحاكمة متون السنة النبوية، والحد من اتساع "الرواية بالمعنى"؛ حيث غدا اللحن في اللسان دليلاً يضعف موثوقية الراوي.

٤-**بناء المنظومة الأصولية (أصول الفقه):** خلص البحث إلى أن علم أصول الفقه جسّد الذروة المعرفية في استثمار قوننة اللغة؛ حيث عمل الأصوليون على تأطير الظواهر الشفوية للخطاب (كالأمر والنهي، والعموم والخصوص) وتحويلها إلى قواعد دلالية قياسية تحتكم إليها آليات استنباط الأحكام، مما أغلق الباب أمام التأويلات العشوائية أو المنحرفة.

٥-**الأسبقية التاريخية للمدارس العراقية:** أكدت الدراسة الدور الريادي والمحوري الذي نهضت به الحواضر العلمية في العراق (البصرة، الكوفة، وبغداد) في صياغة هذا التحول الحضاري؛ إذ مثّلت هذه الحواضر المختبر العلمي الأول الذي وضع أسس المعيار اللغوي الشامل، وأسهم في حماية الهوية التشريعية للأمة عبر العصور.

التوصيات والمقترحات

انطلاقاً مما توصل إليه هذا البحث من نتائج، يضع الباحث بين يدي المؤسسات الأكاديمية وطلبة الدراسات العليا في جامعة بغداد جملة من المقترحات والتوصيات على النحو الآتي:

أولاً: الدعوة إلى فتح مسارات بحثية لسانية متجددة تُعنى بـ "الدراسات البينية"، بحيث تجمع بين جهود أقسام اللغة العربية وكليات العلوم الإسلامية، بغية إعادة قراءة المدونات التراثية برؤية لسانية معاصرة تتجاوز الأطر التقليدية.

ثانياً: توجيه طلبة الماجستير والدكتوراه نحو دراسة الأثر المعرفي الذي تركه فكر "مدرسة بغداد النحوية والأصولية" في تثبيت المعايير اللغوية وضبط آليات تقنين الخطاب التشريعي وتوجيهه.

ثالثاً: إيلاء عناية خاصة بالبحوث والمشاريع التي تتبع "تطور المصطلح" ورصد مساره التاريخي، بدءاً من سياقه الشفاهي المفتوح في بيئة ما قبل الإسلام، وصولاً إلى سياقه المعياري الاصطلاحي المنضبط في العصر العباسي.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

مصادر ومراجع

١.الآمدي، سيف الدين أبي الحسن علي (١٩٨٤). الإحكام في أصول الأحكام. تحقيق: سيد الجميلي، ط١، بيروت: دار الكتاب العربي.

٢.ابن الأنباري، أبي البركات عبد الرحمن (١٩٨٠). نزهة الألباء في طبقات الأدباء. تحقيق: إبراهيم السامرائي، ط٣، بغداد: مطبعة المعارف.

٣.ابن جني، أبي الفتح عثمان (١٩٥٢). الخصائص. تحقيق: محمد علي النجار، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية.

٤.ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن (٢٠٠٦). المقدمة في علوم الحديث. تحقيق: نور الدين عتر، دمشق: دار الفكر.

٥.ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى (١٩٨٠). كتاب السبعة في القراءات. تحقيق: شوقي ضيف، ط٢، القاهرة: دار المعارف.

٦.أنيس، إبراهيم (١٩٧٨). في اللهجات العربية. ط٥، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

٧.أونج، والتر (١٩٩٤). الشفاهية والكتابية. ترجمة: حسن البنا عز الدين، الكويت: عالم المعرفة (العدد ١٨٢).

٨.الجويني – إمام الحرمين، عبد الملك بن عبد الله (١٩٨٠). البرهان في أصول الفقه. تحقيق: عبد العظيم الديب، ط٢، الدوحة: جامعة قطر.

٩.الخطيب البغدادي، أحمد بن علي (١٩٧٥). الكفاية في علم الرواية. تحقيق: أحمد عمر هاشم، بيروت: دار الكتاب العربي.
١٠.الداني، أبي عمرو عثمان بن سعيد (١٩٨٤). المحكم في نقط المصاحف. تحقيق: عزة حسن، ط٢، دمشق: دار الفكر.
١١.الرازي، فخر الدين محمد بن عمر (١٩٩٧). المحصول في علم أصول الفقه. تحقيق: طه جابر العلواني، ط٣، بيروت: مؤسسة الرسالة.
١٢.الزركشي، بدر الدين محمد بن بهادر (١٩٨٤). البرهان في علوم القرآن. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٣، بيروت: دار المعرفة.
١٣.السامرائي، إبراهيم (١٩٨٨). فقه اللغة المقارن. ط١، بيروت: دار العلم للملايين.
١٤.سيبويه، عمرو بن عثمان (١٩٨٨). الكتاب. تحقيق: عبد السلام هارون، ط٣، القاهرة: مكتبة الخانجي.
١٥.السيرافي، أبي سعيد الحسن بن عبد الله (١٩٨٦). أخبار النحويين البصريين. تحقيق: طه محمد الزيني، ط١، القاهرة: دار الهجرة.
١٦.الشافعي، الإمام محمد بن إدريس (١٩٤٠). الرسالة. تحقيق: أحمد محمد شاكر، القاهرة: مصطفى البابي الحلبي.
١٧.الطباطبائي، محمد حسين (١٩٩٧). الميزان في تفسير القرآن. ط١، بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.
١٨.الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد (١٩٩٣). المستصفى من علم الأصول. تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية.
١٩.الفراهيدي، الخليل بن أحمد (٢٠٠٣). كتاب العين. تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، ط١، بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.
٢٠.الفضلي، عبد الهادي (١٩٨٦). تاريخ التشريع الإسلامي. ط٢، بيروت: الجامعة العالمية للعلوم الإسلامية.